للتحقيق معه في كلية ضباط الشرطة في نعوزيم، قرب مدينة نتانيا. وتولى التحقيق العميد شمعون سابير، قائد الوحدة القطرية لمكافحة الجرائم الخطيرة. وسئل ديكل عن اجراءات العمل التي كانت متبعة في مكتبه، عندما كان نائباً لوزير الزراعة، وعن توزيع المهام والصلاحيات، وعن موضوع التبرعات التي قدمها بعض تجار الاراضي واصحاب المشاريع الخاصة في الضفة الغربية الى الليكود خلال حملة انتخابات الكنيست الاخيرة (**هآرتس**، ١٦/١٢/١٩٨٥).

وبالنسبة إلى موضوع الرسالة المؤرخة من جانب مساعده أفي تسور، بشأن وجود مصادقة من جانب الحكومة على اقامة مستوطنتي كوميم وكلاعيم، ادعى ديكل بان اقدام تسور على ذلك، انما كان نتيجة خطأ في تفسير قرارات الحكومة (**هآرتس**، ١٨/١٢/١٩٨٥). ولم ينف ديكل تقديم بعض تجار الاراضي تبرعات لصالح حملة الليكود الانتخابية. لكن على الرغم من اعترافاته هذه، وما تضمنته من اقرار باشتراكه في اللقاء الذي تم مع اصحاب المشاريع الخاصة وتجار الاراضي، فقد قررت الشرطة الاكتفاء بما قدمه من افادات، وبالتالي وقف التحقيق (**هآرتس**، ١٩/١٢/١٩٨٥).

جوانب أخرى

ومن ناحية اخرى، فاستئناف التحقيق في قضية الاراضي ادى الى استئناف الاهتمام الصحافي والسياسي بالموضوع، وهذا، بدوره، ادى الى اثارة الشبهات، تارة، والاتهامات الصريحة، تارة اخرى، بالنسبة الى شخصيات وجهات رسمية وعامة. كذلك ادى الامر الى توجيه اتهامات صريحة من جانب الليكود الى الشرطة بوجود «دوافع سياسية» تحركها خدمة لاغراض ومصالح حزبية.

فعلى صعيد الاهتمام الصحافي بالموضوع، كشفت مجلة «كوتيرت راشيت» في عددها الصادر بتاريخ ١٥/١/١٩٨٦، النقاب عن وقوع «وثيقة» في يدها موقعة من وزير الاسكان دانيال ليفي. تطرح ـ على حد قول المجلة ـ علامات استفهام كبيرة حول احتمال تورط ليفي شخصياً، في قضية سماب الاراضي في الضفة الغربية وما رافقها من اعمال غش واحتيال. وتذكر المجلة ان تاريخ تلك الوثيقة يعود الى شهر شباط (فبراير) ١٩٨٣، حين كان ليفي يشغل منصب وزير الاسكان في حكومة بيغن الثانية، ويشرف، في الوقت ذاته، على شؤون الاستيطان في المناطق المحتلة (**الميثاق**، القدس، ١٦/١/١٩٨٦).

كذلك كشفت اوساط صحافية اسرائيلية النقاب عن تورط الكيرن كاييمت ليسرائيل (شركة استغلال الاراضي الصهيونية) في صفقات الاراضي المزورة في الضفة الغربية، عن طريق شركة هيمنوته التابعة لها. واشارت التقارير الصحافية بهذا الشأن الى ان هذه الشركة، اي هيمنوته، ساهمت في الاستيلاء على بعض الاراضي في الضفة الغربية وفي شراء بعضها الآخر، بصفتها وكيل عن دولة اسرائيل في المناطق المحتلة. وبهذه الصفة سجلت الشركة باسمها قرابة ٧٥٠٠ دونم من اراضي الضفة الغربية، وخصصتها لاقامة المستوطنات عليها. ومن المستوطنات المقامة على اراض تعود ملكيتها الى شركة هيمنوته كل من: عوفرا وكدوميم والون شلة وبت وكفار عتسيون، وجميعها في الضفة الغربية. واهم ما في الامر، هو ان شركة هيمنوته كان لها دور، منذ العام ١٩٦٧، في تحويل ملكية حوالي ٦٠٠٠ دونم مسجلة باسمها الى القطاع الخاص (**الطليعة**، القدس، ٢٣/١/١٩٨٦).

ومن التحايل على اصحاب الاراضي العرب، وبالتالي التحايل على المشترين من اليهود ببيعهم قطع ارض لا تعود ملكيتها للشركات الاسرائيلية او انها لم تستملكها بالطرق القانونية، الى التحايل على ضريبة الدخل. وفي هذا الصدد، اوضح عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، وسكرتير الحركة، دادي تسوكر، في رسالة الى مراقب الدولة ان بعض الشركات العاملة في مجال شراء الاراضي وبيعها في الضفة الغربية مسجل كشركات اردنية في مدينة رام الله او كشركات اجنبية أخرى. وكل ذلك من اجل التهرب من دفع ضريبة الدخل المستحقة على نشاطات تلك الشركات واعمالها (**عل همشمار**،